

مُشْكِلُ الإِعْرَابِ مفهومه وأسبابه وتوجيهه

إعداد

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم

مُشكِلُ الإعرابِ مفهومُه وأسبابُه وتوجيهُه

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

ملخص البحث:

كان التأليف في التحليل النحوي والتصريفي للنصوص الفصيحة مزامناً للتأليف في قواعد النحو والتصريف، فقد ظهر التأليف في إعراب القرآن ومعانيه، منذ القرن الثاني الهجري، وقد عني العربون ببيان غامض الإعراب، وما شذ عن القواعد، أو ما أوهم ظاهره الشذوذ عنها، سواء كان ذلك في القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو الشعر، ثم سُمِّي هذا العلم (مشكل الإعراب)، وفي هذا البحث مناقشة لمفهوم المشكل، في ضوء منهج المؤلفين فيه، كما تناول البحث أسباب الإشكال ومظاهره، وطرائق توجيهه، وتبين في البحث كيف جعل المؤلفون في المشكل ذريعةً للتوسع في التحليل، ووسيلة لعرض القواعد بطرق مختلفة، وافترض وجوه محتملة، تدريباً للقارئ، وإظهاراً للدقائق والتمكن منها، ولأجل هذا كان من الجدير بالدراسات المعاصرة العناية بمصنفات التحليل النحوي ومقارنتها بالتنظير، فذلك مظنة الخروج بنتائج أصيلة ومتميزة.

الكلمات المفتاحية: مشكل، الإعراب، التصريف، الشذوذ، التوجيه، التخريج،

اللغة، الكلام

Parsing Ambiguity: its Concept, Aspects and Interpretation

Abstract

In the Medieval Arabic Tradition Theory, the grammatical and morphological analysis of classical texts was as old as establishing the grammatical and morphological rules. This can be seen since 2nd century AH when works done about parsing the Qur'an and its meanings have been appeared. In such works, some issues like parsing ambiguity and rules violation (or what could be thought as rules violation) had been discussed in the Holy Qur'an, Hadith and Poetry. Later, this sort of study was called as "Parsing Ambiguity" .

The aim of current paper is to consider the concept of Parsing Ambiguity in the light of its traditional studies. The paper, also, deals with the reasons, aspects and ways of interpretation of Parsing Ambiguity. One major outcome of this paper comes from revealing the fact that this sort of ambiguity is considered, by scholars, as a justification for expansion analysis to explain rules in different ways and to assume other potential views in order to give the learner more practice exercises and also to discover and master parsing peculiarities. Taking this fact into consideration, the Arabic Language contemporary studies should consternate on the grammatical analysis workbooks and compare them with their theoretical counterparts. This could lead to original and distinguished outcomes .

Keywords: Ambiguity; Parsing; Morphology; Violation; Language; Speech

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فلقد بنى النحويون قواعدهم على أساس وصفي، ثم أعملوا فيه نظرهم، وحكّموا فيه أقيستهم، فصاغوا قواعد معيارية منضبطة، يقاس عليها، وتكون هي مدار الحكم بالصواب والخطأ، والضرورة والشذوذ، والقلّة والكثرة، والندرة والاطراد.

وكان أكثر النصوص الفصيحة موافقاً لتلك المعايير، وأقلها مخالفاً لها في الظاهر، فكان علماء العربية والتفسير يُعملون في تلك النصوص مزيداً من النظر، ويبدلون كثيراً من الجهد، ليردوا تلك النصوص إلى نظيرها، ويعيدوها إلى ما تقتضيه الصناعة، ولا يخالف المعنى، فكانت تلك النصوص تسمى (مشكل الإعراب).

وقد أفرد العلماء مشكل الإعراب بالتأليف، وكان التأليف فيه متقدماً جداً، مزامناً للتأليف في النحو، وما انفكت الدراسات تتناول المشكل تتبعاً وتوجيهاً إلى هذا العصر، غير أن الدراسات التي تناولت المشكل من جانب نظيري تعد قليلة أمام دراسات التوجيه، ولم تُفرد بدراسة خاصة، في حدود اطلاعي، وإنما تعرض لها من ألف في أصول النحو عند الحديث عن القاعدة والقياس والشذوذ، كما تعرض لها من ألف في التأويل النحوي في القرآن الكريم، ومن ألف في (المشكل) بمفهومه الواسع، الذي لا يخص الإعراب، ومن أبرز تلك الدراسات:

١- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، خصص فصلاً للحديث عن أساليب التأويل النحوي.

- ٢- التفسير اللغوي للقرآن الكريم. د. مساعد الطيار.
 - ٣- مشكل القرآن الكريم أسبابه وأنواعه وطرق دفعه. لعبد الله بن حمد المنصور، عقد مطلباً في (ما يتعلق بالإعراب) في مبحث (المشكل اللغوي).
 - ٤- توجيه مشكل القراءات العشر الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً، د. عبد العزيز الحربي، عقد فصلاً سماه (المشكل وضوابطه).
- ويأتي هذا البحث ليبيّن على ما سبقه من دراسات، جامعاً لما تفرق فيها، لبيان مفهوم المشكل غير مقيّد بنوع من النصوص الفصيحة، ودراسة أسبابه ومظاهره وتوجيهه، معرّجاً على شيء من منهج المصنفين فيه، متناولاً بعض المسائل المشكّلة، أنموذجاً للتمثيل والتحليل.
- هذا، ونسأل الله الإعانة والتوفيق.

المبحث الأول: مفهوم المشكل:

أولاً: المعنى اللغوي:

يعود معنى الجذر (ش ك ل) إلى المشابهة والمماثلة، يقال: هذا شكلُ هذا، أي مثله^(١)، قال ابن فارس: (ومن ذلك يقال أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا)^(٢).

فلما تشابها التبس بعضهما ببعض، واختلط الأمر على المفرق بينهما.

ويسمى اختلاط اللونين سُكْلَةً^(٣)، خص بعضهم بذلك الحمرة والبياض^(٤)، والأشكال: الذي اختلط فيه سواد وحمرة، أو بياض وحمرة، أو غيرهما من الألوان، قال جرير:

فما زالت القتلى تُمَجُّ دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(٥)

وتسمية اختلاط اللونين بالشكلة لما فيه الالتباس، قال الأزهري: (الأشكال في ألوان الإبل والغنم ونحوه أن يكون مع السواد غبرة وحمرة، كأنه قد أشكل عليك لونه... الشكلة: الحمرة تختلط بالبياض، وهذا شيء أشكل، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل)^(٦).

ونصوا على هذا المعنى قالوا: وأشكل الأمر: التبس، وأمر مشكل مشتبه وملتبس، وأشكل عليّ الأمر إذا اختلط^(٧).

ثم عمت الدلالة، فلم يكن المشكل منحصرًا في المشتبه، قال ابن قتيبة: (ومثل المتشابه المشكل، وسمي مشكلاً لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره، فأشبهه وشاكله، ثم يقال لما غمض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة: مشكل)^(٨).

والهمزة في (أشكل) للصيرورة، مثلها في نحو: أجرب، وأقوى، وألام، أي صار ذا جرب، وقوّة، ولائمة، وأغدّ البعيرُ صار ذا غدة^(٩) فأشكل الشيء صار ذا إشكال. وقد استعمل المجرد منه لهذا المعنى، جاء في العين: (أمر مشكل وشاكل: مشتبه ملتبس)^(١٠).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي:

لم يخرج المصنفون في (المشكل) عن المعنى اللغوي في جملة الأمر، حسب الفن الذي تعرضوا لمشكله، فصنفوا في (مشكل القرآن)^(١١) و(مشكل الآثار)^(١٢) وفي (الآيات المشكّلة)^(١٣)، كما كان (كشف المشكل)^(١٤) عنواناً لكتاب في أبواب النحو. وعرف المشكلَ الجرجانيُّ بأنه: (ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب)^(١٥)، كما عرفه د. عبد العزيز الحربي بأنه (ما التبس على المتأمل لفظه أو معناه، لذاته أو أمر خارج عنه)^(١٦).

أما (الإعراب) فهو في اللغة الإفصاح والإبانة^(١٧).

وأما في الاصطلاح فله في النحو معنى مخصوص، وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^(١٨).

ويستعمل علماً لعلم النحو، فيقال: علم الإعراب وعلم التصريف، كما وسم ابن الحاجب كتابيه: الكافية في علم الإعراب، والشافية في علم التصريف.

وكما يتوسعون في إطلاق النحو على التصريف وبعض مباحث علم الأصوات فإنهم توسعوا أيضاً في إطلاق (الإعراب) فأدخلوا فيه التصريف واللغة... قال ابن جني: (وقد أجبتهك أيديك الله إلى ملتمسك من عمل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قواف)^(١٩).

فمشكل الإعراب: ما دخله لبس من جهة إعرابه أو تصريفه أو تعارض معناه وإعرابه.

والمصنفون في المشكل صنفان، صنف وسموا مصنفاتهم بالمشكل، وصنف جعلوا بيان المشكل من أغراضهم، فالصنف الأول مثل الفارسي في (كتاب الشعر) فأحد أسماء كتابه: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، والفارقي في الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ومكي في مشكل إعراب القرآن، وقد استعملوا هذا المصطلح لما التبس إعرابه، أو كان صعباً غامضاً نادراً، قال الفارقي: (فاعتمدت في ذلك في جمع أبيات الغز قائلها إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها... وأوردت تحت كل بيت منها ما يحتمله من تفسير معنى، وترتيب لفظ، وتوجيه إعراب، وأوضح مشكلها وفصلت مجملها)^(٢٠)، وقال مكي بن أبي طالب: (قصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب وذكر علله وصعبه ونادره)^(٢١).

وقوله: (وذكر علله وصعبه ونادره) من عطف الخاص على العام، فالمعنى أن كتابه خاص بالمشكل ومنه الصعب والنادر.

وأما الصنف الآخر فكالعكبري في إعراب الحديث الذي قال: (فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث...)^(٢٢).

ويمكن أن يضاف إلى هذا الصنف جميع ما ألفه المتقدمون في إعراب القرآن، كالفراء والأخفش والزجاج والنحاس، فإنهم لم يعربوا كل لفظ، وإنما اقتصروا على بعض الألفاظ، مما ينطبق عليه وصف المشكل حقيقةً أو توسعاً.

وقد يسمون الكتاب بالمشكل، مفردًا دون إضافة إلى الإعراب، وهم يريدون الإعراب في المقام الأول، مثل: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، ومشكلات موطأ مالك بن أنس للبطلانيوسي، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.

ثالثًا: الحكم على الإعراب بالإشكال:

ليس للإشكال معيار دقيق يضبط به، فما يكون مشكلًا عند بعض العلماء ربما لا يكون مشكلًا عند آخرين، وقد أفصح عن هذا ابن جني فقال في معرض عرضه لمنهجه في شرح مشكلات الحماسة: (... غير أن هذه المواضع التي أنا ذاكرها، وواضع يدي بإذن الله عليها على ضربين: أحدهما: ظاهر الإشكال، تشاقُّ النفس إلى كشفه والبحث عنه... والآخر ساذج الظاهر، تريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن، إذا تجلت لك راعتك وازدهتك...) (٢٣).

وقد يفترض الإشكال، وتتكلف تأويلاته، قصدًا للتدريب وتمارين الطلاب، كما هو الحال عند الفارسي في كتاب الشعر، من نحو تفسيره لقول الشاعر:

السَّالِكُ التُّغْرَةَ الِيقْظَانَ كَالْتُّهَامَا

مَشِيَّ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضْلُ (٢٤)

قال البغدادي: (وقد تكلم أبو علي في الإيضاح الشعري على المصراع الأول بغير ما ذكرنا، تمرينًا للطالب) (٢٥)، وقال عن تعرضه لقول الفرزدق:

وكلُّ رفيقي كلُّ رحلٍ وإن هما تعاطى الفنا قومًا هما أخوان (٢٦)

(وهذا البيت مع وضوح معناه قد حرفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات، بتنوين (قوم) وزعم أنه مفرد منصوب، فاختل عليه معنى البيت وإعرابه، فاحتاج إلى أن صححه بتعسفات وتأويلات وتمحلات، كان غنيًا عنها...) (٢٧).

وقال د. محمود الطناحي: (والتوسع في وجوه الإعراب إنما هو لغاية تغيابها أبو علي، هي التمرين والتدريب، وقد جره هذا إلى شيء من التعسف والتمحل... وقد نبه إلى هذا تلميذه ابن جني، وابن مالك، والبغدادي)^(٢٨).

ومن الاختلاف في تقدير الحكم بالإشكال من عدمه، ما نجده عند السمين الحلبي، فقد خصص كتابه (الدر المصون) لعلوم القرآن الخمسة التي حددها، وهي الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، غير أنه لم يتبع كل لفظة في الإعراب، وإنما كان يدور حول المشكل منه، قال د. أحمد الخراط: (ولكن يبدو أن فهمه للإشكال كان مرهفًا حساسًا، فلا يدع شيئًا تعرض له العلماء دون أن يشير إليه)^(٢٩).

أما الإمام مكّي بن أبي طالب الذي قصد في كتابه (إلى تفسير مشكل الإعراب وذكر علله وصعبه ونادره) فإن الناظر في كتابه يجد ما تناوله متباينًا جدًا في صحة إطلاق الإشكال عليه من عدمها، وذلك من وجوه:

الأول: ذكر وجوه لم يقرأ بها، قال: (وإنما نذكر هذه الوجوه ليعلم تصرف الإعراب ومقاييسه، لا لأن يقرأ به، فلا يجوز أن يقرأ إلا بما روي وصح...)^(٣٠)، فهو قد افترض إشكالاً لا وجود له، فهذه الأوجه ليست قرآناً، وإشكالها ليس من مشكل القرآن، كقوله في قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ البقرة: ١٨٠ (قوله: (حقاً) مصدر، ويجوز في الكلام الرفع على معنى هو حق)^(٣١)، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً^(٣٢).

الثاني: ذكر وجوه بيّنة واضحة، كتصريف (نستعين)، والكلام عن الاسم الموصول (الذين) وبنائه، وحاجته إلى الصلة والعائد، وعله بنائه^(٣٣)، ومن ذلك أيضاً إعرابه لقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ البقرة: ١٠٦، (ما) شرط، فهي في موضع نصب بـ(ننسخ)، ومن زائدة للتأكيد...^(٣٤) فأى إشكال في هذا وأمثاله؟

وهو في هذا يخالف منهجه الذي صرح به لما قال: (وقد رأيت أكثر من ألف الإعراب طوله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم، وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول، واسم إن وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ...) (٣٥).

الثالث: الاستطراد، فعلى سبيل المثال لما ذكر تصريف (نستعين) تطرق إلى تصريف مصدره (٣٦)، ولما ذكر (لو) الشرطية وتعرض لوجوب وقوع الفعل بعد أدوات الشرط، استطراد وذكر (إذا) وأشار إلى الخلاف فيها، وما فيها من معنى المجازة فهي أولى بالفعل (٣٧).

وقد استطراد إلى ما لم يقع نظيره في القرآن، مثل كلامه عن (وجل) لما تعرض لمشكل قوله تعالى: ﴿وَجَلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنفال: ٢) قال: (مستقبل وجل يوجل، ومن العرب من يقول: ييجل، يبدل من الواو ياءً، ومنهم من يكسر الياء الأولى، ومنهم من يفتح الياء الأولى ويدل الثانية ألفاً، كما قالوا: رأيت الزيدان، فأبدلوا من الياء ألفاً، فيقول: ياجل) (٣٨).

ويجدر بنا أن نستعرض شيئاً مما صنف في المشكل ليقوم الدليل على ما تقدم، وقد اخترت سورة الأنفال من (مشكل إعراب القرآن)، وباب الأدب من (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة) أنموذجين يقاس عليهما غيرهما.

أولاً: سورة الأنفال في (مشكل إعراب القرآن):

| الموضع | الوصف |
|----------------|---------------------------------|
| ذلت بينكم | توضيح - ذكر خلاف - أحكام الوقف. |
| كما أخرجك | ذكر خلاف. |
| وجلَّتْ قلوبهم | استطراد في ذكر تصريف وجل. |
| إحدى الطائفتين | إعراب ظاهر - بيان مقدّر. |

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

| الموضع | الوصف |
|--------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| إذ يعدكم | إعراب ظاهر. |
| بألف من الملائكة | قراءات - توضيح في جمع ألف. |
| مردفين | بيان الأوجه الجائزة - ذكر خلاف - بيان المعنى اللغوي - تعارض المعنى والإعراب. |
| أمنة | إعراب ظاهر. |
| فوق الأعناق | ذكر أقوال. |
| كل بنان | معنى لغوي. |
| ذلك بأنهم | إعراب ظاهر. |
| ومن يشاقق | إعراب ظاهر. |
| وأن للكافرين | إعراب ظاهر - ذكر أقوال. |
| زحفاً | إعراب ظاهر. |
| متحرفاً، متحيزاً | إعراب ظاهر. |
| وأن الله | بيان الأوجه الجائزة. |
| منه بلاء | بيان عد الضمير. |
| وتخونوا أماناتكم | إعراب ظاهر - ذكر أوجه جائزة. |
| وأنتم تسمعون | إعراب ظاهر. |
| هو الحق | ذكر أقوال. |
| ألا يعذبهم الله | ذكر أقوال. |
| وهم يصدون | إعراب ظاهر. |
| تصدية | بيان معنى لغوي - تخريج تصريفي - ذكر أقوال. |
| مكاء | تصريف ظاهر. |
| وما كان صلاتهم إلا مكاءً | ذكر قراءة شاذة، على وجه نحوي لا يجوز إلا في الضرورة. |
| أنما غنمتم | إعراب ظاهر. |
| فإن لله خمسه | إعراب ظاهر، وذكر قول آخر ورده لمخالفته صناعة. |
| الركب أسفل | إعراب ظاهر، وذكر قول آخر. |

مُشكِلُ الإعرابِ مفهوميُّ وأسبابُهُ وتوجيهُهُ

| الموضع | الوصف |
|--------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| من حيي | بيان تصريفي لأمر غامض - ذكر قراءة أخرى. |
| إذ يريكمهم | إعراب ظاهر. |
| وإذ يريكموهم | إعراب ظاهر - وذكر أقوال أخرى. |
| بطراً | إعراب ظاهر. |
| جاراً | استطراد بذكر الجمع. |
| يضربون | إعراب ظاهر، وذكر وجوه إعرابية جائزة، وافترض صيغ أخرى. |
| وأن الله ليس بظلام | إعراب ظاهر، وذكر وجه آخر جائز. |
| كدأب آل | إعراب يحتاج إليه المعنى. |
| فانبذ | تقدير محذوف. |
| ولا يحسبنّ | ذكر قراءات ومعنى كل قراءة وإعرابها، وتقدير محذوف، والاستشهاد بأقوال النحويين وأعاربيهم. |
| وآخرين من دونهم | إعراب ظاهر. |
| حسبك الله | إعراب يضطر إليه المعنى، تعارض المعنى والإعراب. |
| ترهبون به | بيان عود الضمير والخلاف فيه. |
| لولا كتاب | تقدير محذوف، وأقوال في ذلك. |
| لمسكم | إعراب ظاهر. |
| حلالاً طيباً | إعراب ظاهر، وتعدد الاحتمالات الجائزة. |
| خيانتك | استطراد في جمع خيانة، وذكر تصريفها واشتقاقها. |
| من ولايتهم | ذكر قراءات والفرق بينها. |
| إلا تفعلوه | ذكر أقوال في عود الضمير. |

ثانياً: باب الأدب من (التنبيه على شرح مشكلات الحماسة)^(٣٩).

| الوصف | البيت | الحماسية |
|------------------------------------|-------|----------|
| خروج عن القاعدة | | ٢١٦ |
| إيهام إشكال | | ٢١٧ |
| فائدة لغوية، وتعليل إعراب. | | ٢١٨ |
| بيان الأوجه الجائزة | | ٢١٩ |
| عروض | | ٢٢٠ |
| تقدير محذوف. | ١ | ٢٢١ |
| بيان معنى. | ٢ | |
| خروج عن القاعدة. | ٢-١ | ٢٢٢ |
| بيان الأوجه الجائزة. | | ٢٢٣ |
| بيان مقدر. | | ٢٢٤ |
| بيان تركيب. | | ٢٢٥ |
| توجيه رواية وبيان الوجه التصريفي. | | ٢٢٦ |
| بيان الأوجه الجائزة، وغير الجائزة. | | ٢٢٧ |
| توضيح ظاهر. | | ٢٢٨ |
| إعراب ظاهر، وبيان وجه جائز. | | ٢٢٩ |
| استدلال على قاعدة ثابتة. | ١ | ٢٣٠ |
| ذكر الأوجه الجائزة. | ٢ | |
| بيان وجه غير جائز. | ٣ | |
| بيان الأوجه الجائزة | ١ | ٢٣١ |
| تقدير محذوف. | ٢ | |
| إعراب ظاهر. | ١ | ٢٣٢ |
| بيان وجه جائز. | ٢ | |
| إيهام إشكال تصريفي. | ٣ | |
| بيان شذوذ تصريفي. | ٤ | |

مُشكِلُ الإعرابِ مفهوميُّ وأسبابُهُ وتوجيهُهُ

| الوصف | البيت | الحماسية |
|---------------------------|-------|----------|
| بيان الأوجه الجائزة. | ٥ | |
| توضيح ظاهر. | ٦ | |
| توضيح ظاهر. | | ٢٣٣ |
| توضيح. | | ٢٣٤ |
| تقدير محذوف، وذكر خلاف | ١ | ٢٣٥ |
| استطراد بذكر أقوال ولغات. | ٢ | |

ومن هذا وما قبله يتبين أن المصنفين في مشكل الإعراب لم تنحصر غايتهم في بيان المشكل، وإنما وسَّعوا الأمر لتحقيق أمور منها:

الأول: بحث مسائل نحوية معروفة، كثيراً ما تعرض لها التنظير في مصنفات النحو بمعزل عن النص، أو من خلال نص مبتور عن سياقه، فأرادوا بحثه داخل السياق.

الثاني: افتراض وجوه غير ظاهرة، قصداً للتدريب، أو ذكر أوجه محتملة وبيان صحتها من عدمها.

الثالث: بحث مسائل لا تنتظم في أبواب النحو المعروفة، وهي ذات صلة وثيقة بالإعراب، وفي ذلك يقول د. طه محسن في معرض بيانه لدوافع ابن مالك في تأليف كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح): (وأرى أيضاً أن المؤلف حاول أن يقرر مسائل نحوية لم يتسنَّ له أن يضمَّ أكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنف، ومنها موضوعات تتصل بعلم المعاني، مثل الاستفهام والجواب وعود الضمير ومعاني الحروف وغيرها)^(٤٠).

المبحث الثاني: أسباب الإشكال ومظاهره.

قبل استعراض مظاهر الإشكال التفصيلية، يجدر بنا أن نستصحب طبيعة اللغة البشرية، حيث إنها كما يقول اللسانيون منجز بشري، خاضع لعوامل متعددة في السياقات المختلفة، التي قد تخالف القواعد المعيارية المجتمعية للغة، إما حقيقة وإما في الظاهر فقط، وهذه الثنائية بين اللغة بوصفها قواعد ثابتة، وكونها منجزاً فردياً هي ما قرره دي سوسير عند تفريقه بين اللغة والكلام، (فاللغة نظام ذهني متصور، والكلام نماذج مستعملة متحققة على ألسنة المتكلمين، يفترض فيها نظرياً أن توافق ما يقتضيه النظام المتصور في أذهان الجماعة اللغوية، ولا مانع من ألا تطابقه عملياً تمام المطابقة في ظروف معينة)^(٤١).

ويمكن القول بأن مشكل الإعراب في بعض صورته على الأقل، مثالاً على هذه الثنائية، حيث يحاول المشتغلون به إعادة (الكلام) إلى ما تقتضيه (اللغة) مع المحافظة على مقتضيات السياق التي ورد بها.

والتفريق بين اللغة - بوصفها بقواعد معيارية- والاستعمال، أمر مستقر في الدرس اللغوي القديم والحديث، فالدرس اللغوي الأصولي، وتحليل الخطاب قائم على هذا التفريق^(٤٢)، يقول محمد يونس علي: (يمكن إجمالاً التفريق بين نوعين من المعرفة، معرفة اللغة بوصفها زمرة من المواضع، ومعرفة اللغة بوصفها استعمالاً...)^(٤٣).

إذا أدركنا هذا التفريق زال ما يمكن أن يورد على القاعدة النحوية من القصور عن وصف الظواهر اللغوية، والإحاطة بوظائفها النحوية، بالاستدلال بالمشكل من النصوص الفصيحة، وتطلب توجيهها، فإن مجرد الاستعمال للقواعد النحوية مهينٌ لظهور الإشكال.

أما أسباب الإشكال ومظاهره فيمكن أن نجملها فيما يلي:

١ - مخالفة القاعدة النحوية.

يرد بعض النصوص عن العرب الفصحاء مخالفاً للقاعدة المقررة، المبنية على الاستقراء للكثير من كلام العرب، فيعمد النحويون إلى توجيه هذه المخالفة؛ لأن الأصل في هذا الخروج عن القاعدة أن تكون له أسبابه اللفظية أو المعنوية، قال سيبويه: (وليس شيء يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)^(٤٤).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوَأَةَ اللَّقْبَا
كَذَاكَ أُدْبِتُ حَتَّى كَانَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدْبَا

فتم إشكال عند نصب حرف الروي في البيت الأول، فإن المتبادر إلى الذهن الرفع، وتكون جملة اسمية مستأنفة، ولو كان كذلك لأشكل رفع روي البيت الثاني، فإنه مفعول ثانٍ لـ(وجدت).

وقد روي بالروایتين، فأما النصب فأول يجعل (اللقب) مصدرًا، ونصب (السوأة) على أنه مفعول معه، وأما الرفع فعلى حذف ضمير الشأن، أي: وجدته ملاك...^(٤٥).

وخرّج أيضاً على تعليق (وجدت) بتقدير لام ابتداء محذوفة، نسبة الرضي إلى سيبويه^(٤٦).

وهذا السبب - وكان قد ثار حوله جدل أصولي كبير، وكان المنهج في التعامل معه هو الفارق الأساس بين المذهبين الكبيرين - لم يشكّل سوى ٢.٥% من مجموع مواضع الإشكال من خلال الأنموذجين اللذين عرضناهما في المبحث السابق، وفي هذا إشارة بيّنة إلى أن مشكل الإعراب لم يكن نتيجة لخلل في التقعيد أو قصور في الاستقراء.

٢- تعارض المعنى والصناعة.

هذا المظهر من أهم مظاهر الإشكال، وقد أشار إليه المتقدمون والمتأخرون، وبينوا السبيل إلى التخلص من هذا التعارض، وفاضلوا بين المعنى والصناعة فيه، قال ابن جني: (باب في تجاذب المعاني والإعراب... وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنحك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب)^(٤٧)، وهذا التصحيح الذي يريده ابن جني بابه التأويل، وهذا التأويل درجات متفاوتة، فبعضها فيه إفساد للصناعة، ومخالفة صريحة للقواعد الثابتة، أو ركون إلى التكلف والتمحل، أو التخريجات الضعيفة، أو الحكم بالضرورة القبيحة، فحدّر ابن جني من سلوك هذا المسلك مع إمكان غيره فقال: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصناعة)^(٤٨)، وساق شواهد يحكم عليها من قلت دربته، وضعفت ملكته بالشذوذ، أو الضرورة القبيحة، في حين أن ثمة مأخذاً أقرب وأقرب^(٤٩).

كما عقد ابن هشام باباً ذكر فيه الجهات التي يعترض على المعرب من جهتها، وكانت الجهتان الأوليين في تعارض الصناعة والمعنى، فالجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، قال: (وكثيراً ما تنزل الأقدام بسبب ذلك)^(٥٠)، وأما الجهة الثانية: فأن يراعي معنى صحيحاً ولا ينظر في صحة الصناعة^(٥١)، وقد أورد ابن جني، وابن هشام على هذه التقريرات أمثلة من القرآن الكريم والشعر، عُدّت من المشكل، وتضمنتها مصنفاتهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٩﴾ الطارق: ٨ - ٩، إذ أشكل متعلق (يوم)، فالرجع - في القول الأظهر - البعث بعد الموت، والمعنى: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فيتعلق بالرجع، لكن يشكل عليه أمر صناعي، وهو أنه فصل بين الظرف وما تعلق به بأجنبي، وهو خبر إن (قادر)، ولهذا قدروا متعلقاً آخر، من لفظ (الرجع)، قالوا: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر^(٥٢).

فإن قيل: لم لا يتعلق بـ(قادر)؟

فالجواب: أن في ذلك إشكالاً معنوياً، إذ إن قدرة الله تعالى على الرجع ليست محددة بيوم^(٥٣).

وقد علقه مكي بـ(قادر)^(٥٤)، وقال ابن عطية: (وإذا تَوَمَّلَ المعنى، وما يقتضيه فصيح كلام العرب، جاز أن يكون العامل (قادر)، وذلك أنه قال: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴿٩﴾ على الإطلاق، أولاً وآخرًا وفي كل وقت، ثم ذكر تعالى وخصص من الأوقات الوقت الأهم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء...)^(٥٥).

وقيل: يتعلق بـ(ناصر) في الآية التالية: ﴿فَاللهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٌ ﴿١٠﴾ الطارق: ١٠، ورد ذلك بمنع صناعي أيضاً، وهو أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وكذلك (ما) النافية، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٥٦).

فاجتمع في تخريجات هذه الآية إشكال الصناعة وإشكال المعنى، وتبين كيف حل العلماء هذا الإشكال، بالتقدير حيناً، وبتوجيه المعنى حيناً آخر، وستعرض لهذا إن شاء الله في مبحث التوجيه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الأنفال: ٢٥ حيث لحقت نون التوكيد جواب الشرط، وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن الفعل الواقع جواب شرط لا يؤكد بالنون، وأن تأكيده ضرورة^(٥٧)، ولأجل هذا حملوا الآية على عدد من التخریجات، منها: أن الجملتين ليس بينهما رابطة صناعية، حيث يتم الكلام عند (فتنة)، ثم يستأنف كلاماً جديداً، فينهي بعد الأمر، ذهب إلى هذا الأخفش والفراسي^(٥٨)، وهذا المعنى متكلف لا يدل عليه ظاهر الآية، ولذا جاء التوجيه الثاني ليردها إلى المعنى الظاهر، حيث يضم القول قبل (لا تصيبن)، فتكون الجملة صفة (فتنة)، ويكون النهي للمصيبة والمقصود بها المخاطبون، كقولهم: لا أريئك هنا، فنهى نفسه والمقصود المخاطب^(٥٩).

وقدّم أبو بكر بن العربي المعنى على الصنعة النحوية، فحاول اطراح الأقوال المتكلفة، التي تخرج الآية عن مدلولها الواضح، وحصر التوجيه باحتمالين: أن يصح جعل النهي جواباً للأمر، أو أن يصح دخول النون على الفعل المنفي^(٦٠).

ومن تعارض الصناعة والمعنى ما يكون سببه الخلاف الشرعي (العقدي أو الفقهي)، وهو باب واسع، عقد له ابن جني باباً في الخصائص، وهو باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية^(٦١)، ومما بحث فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعَنَّ أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ، عَنْ ذِكْرِنَا﴾ الكهف: ٢٨ وحمل (أفعل) على معنى الوجدان، بناء على مذهبه المعتزلي^(٦٢).

ومن هذا الباب ما تعرض له العربون والمصنفون في المشكل من قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ المائدة: ٦ في قراءة الجر^(٦٣)، حيث كان فرض الرجل الغسل، فليست معطوفة على المسوح^(٦٤).

٣- تعدد الأوجه الإعرابية المحتملة:

قد ينشأ الإشكال من تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة، التي يحتملها المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ الإسراء: ١٠١، قال مكّي: (يجوز أن تكون بينات في موضع خفض على النعت لآيات، أو في موضع نصب على النعت لتسع)^(٦٥)، فيكون النص مزبلاً للإشكال.

وقد تعدد الأقوال فيها، ولا يترجح للمصنف شيء، فيذكرها جميعاً دون اختيار، ومن ذلك إعراب الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ الأنفال: ٥^(٦٦)، وخبر (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْتُبٌ عَزِيزٌ﴾ فصلت: ٤١^(٦٧).

وقد تفاوتت الاحتمالات قوة وضعفاً، وقد عقد ابن جني باباً في الخصائص في هذا، قال: (باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى... ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً...)^(٦٨).

٤- وجود الخلاف.

الخلاف في إعراب الآية يتضمن إشكالاً، حيث يشكل الوجه الصحيح، ويلزم كشف هذا الإشكال بالنص على الوجه الصحيح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ التوبة: ٦٢، حكى مكّي ثلاثة أقوال في الآية واختار أحدها، قال: (مذهب سيبويه أن الجملة الأولى حذف لدلالة الثانية عليها، تقديره عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، فحذف

(أن يرضوه) الأول لدلالة الثاني، فالهاء على قوله في (يرضوه) تعود على الرسول عليه السلام، وقال المبرد: لا حذف في الكلام، لكن فيه تقديم وتأخير، تقديره عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله، فالهاء في (يرضوه) عند المبرد تعود على الله جل ثناؤه، وقال الفراء: المعنى ورسوله أحق أن يرضوه، و(الله) افتتاح كلام، ويلزم المبرد من قوله أن يجوز ما شاء الله وشئت بالواو؛ لأنه يجعل الكلام جملة واحدة وقد نهى عن ذلك إلا بـ(ثم)، ولا يلزم سيبويه ذلك لأنه يجعل الكلام جملتين، فقول سيبويه هو المختار في الآية^(٦٩).

وكثيراً ما يُكتفى بعرض الخلاف دون تصريح بالاختيار، كما أعرب مكّي قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ المائدة: ١١٩، فذكر وجه قراءة الرفع، ثم ذكر قراءة النصب، ووجهه على أنه ظرف، قال: (فأما من نصب (يوماً) فإنه جعله ظرفاً للقول، و(هذا) إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم، أي يقول الله هذا الكلام يوم ينفع ...)، وذكر وجهاً آخر، وهو البناء على الفتح، قال: (ويجوز على قول الكوفيين أن يكون (يوم ينفع) مبنياً على الفتح لإضافته إلى الفعل، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع... وإنما يقع البناء في الظرف إذا أضيف إلى الفعل - عند البصريين - إذا كان الفعل مبنياً، فأما إذا كان معرباً فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم)^(٧٠).

وقد تحمل الآية وجهين بناء على الخلاف النحوي، فتُعرب على الوجه المختار، دون أن يُتعرض للخلاف، قال مكّي في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ الإسراء: ١٠٠: (لو) لا يليها إلا الفعل؛ لأن فيها معنى الشرط، فإن لم يظهر أضمراً، فهو مضمراً في هذا، و(أنتم) رفع بالفعل المضمراً^(٧١).

٥ - القراءات القرآنية:

توجيه القراءات علم مستقل في التصنيف، وإن كان في حقيقته عائد إلى مشكل الإعراب، ومادته النحو والتصريف واللغة والاشتقاق، والمصنفون في توجيه القراءات إما نحويون، كالفارسي وابن جني وابن خالويه، أو مشاركون في علم العربية، كمكي. والمصنفون في مشكل القرآن تعرضوا كثيراً للقراءات، فإما أن يكون الوجه المشكل غير مشكل في قراءة أخرى، كإسكان القاف في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ ﴾ النور: ٥٢ فقد قرأ أكثر السبعة بكسر القاف، وهو الأصل، وقرأ حفص بالإسكان، وأبو عمرو وشعبة بإسكان الهاء^(٧٢)، قال مكي: (من أسكن القاف فعلى الاستخفاف، كما قالوا: كَتَّفَ في (كَتَفَ)، ومن كسرهما فعلى الأصل؛ لأن الياء التي بعد القاف حذفت للجزم)^(٧٣).

وإما أن يذكر وجه القراءة، وإن لم ينصوا عليها، قال مكي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَةَ ﴾ الإسراء: ٣٢: (من قصر الزنى جعله مصدر زنى... ومن مده جعله مصدر زانى)^(٧٤) والمد قراءة^(٧٥).

٦ - إيهام الإشكال:

قد يكون ظاهر اللفظ مشكلاً، وهو جار على الأصل، مثل أفراد السمع وجمع البصر في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ﴾ الملك: ٢٣، قال مكي: (وجعل لكم السمع) إنما وحد السمع لأنه في الأصل مصدر، ثم سمي به^(٧٦).

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ الإسراء: ٧٢ فقد يُظن أن (أعمى) صفة من عمى البصر، فلا يجوز أن يصاغ التفضيل منها إلا بفعل مساعد، قال مكّي: (هو من عمى القلب، فهو ثلاثي من عمي، فلذلك أتى بغير فعل ثلاثي... ولو كان من عمى العين لقال: فهو في الآخرة أشد عمى، أو أبين عمى؛ لأن فيه معنى التعجب، وعمى العين شيء ثابت... فلا يتعجب منه إلا بفعل ثلاثي...)^(٧٧).

ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبُ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ)^(٧٨)، قال البطليوسي: (هكذا الرواية بإثبات الياء، وهو الصحيح، ولا يجوز في مثل هذا الجزم على جواب النهي، في قول سيويه وأصحابه، ومثله قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك، فإن الكسائي يجوز في هذا الجزم، وهو غلط؛ لأنه يصير تباعده سبباً لأكل الأسد إياه، وكذلك يصير تباعدهم عن المسجد سبباً لإذابتهم له بريح الثوم)^(٧٩).

ومن ذلك ما أورده الفارسي من قول الشاعر:

فلا تحسبُ الأعداءُ إن متُّ أني وخلفتُ بشرًا أنَّ حدِّي كلَّت^(٨٠)

فقد يسبق إلى الذهن أن (خلفت) معطوف على (مت)، وعند ذلك يتقدم شيء من صلة الموصول عليه، قال الفارسي: لا يستقيم عطف (وخلفت) على هذا الشرط الظاهر؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول، وإنما يجب تقدير شرط بعد (أن) يدل عليه الشرط الظاهر^(٨١).

وأكثر ما ورد هذا الموضع في الشعر، وجملة من أبيات الإلغاز إنما تعود إلى هذا، كما في قول الشاعر: إنَّ هُنْدُ المَلِيحَةُ الحَسَنَاءُ^(٨٢)، ونحوه.

وعلى هذا بنى الفارقي كتابه في مشكل الشعر، ومن الأبيات التي ذكرها:
تَمَيَّزُ فَمَا يُدْنِيكَ مَنْ نِيلِ رَتْبَةٍ فَخَارُ أَبٍ إِنْ لَمْ تَتَلَّكَ الْخِصَائِصَا^(٨٣)
فرفعُ (الخصائص) هو المتبادر، والصحيح النصب مفعولاً لـ (تميّز)، قال
الفارقي: (ولعمري إنه لحد الكلام، وبه يشرف المعنى؛ لأن الخصائص تُقصد ولا
تقصد...)^(٨٤).

المبحث الثالث: توجيه المشكل:

تبين في المبحث السابق أن الإشكال ذو مظاهر متعددة، وتعدد هذه المظاهر
تعدد أنواع التوجيه، فبعض التوجيه لا يعدو أن يكون إعادة لترتيب الجملة، أو
إيضاحاً لغامض لفظ أو تركيب فيها.

ومن التوجيه ما يكون معالجة لمخالفة أصل مستقر، ومن ذلك ما هو قياسي،
كتقديم الخبر، وتقديم المفعول به، ومنه ما هو تعليل لشذوذ، بتقدير محذوف، أو حمل
على معنى أو نظير أو ضد، أو يكون لغرض صوتي، كتخفيف أو مشاكلة أو نحو
ذلك، ولذا غالباً ما يُقرن الحكم بالشذوذ بتوجيه أو تعليل، وقد مهّد سيبويه لهذا
الأصل لما قال: (وليس شيء يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)^(٨٥).

وفي هذا النص إلماح إلى ما يقبح من الضرورات وما يحسن، فما كان يعود إلى
أصل، أو يرتبط والصحيح بسبب فهو مقبول حسن، وما كان غير ذلك فهو قبيح.
ويمكن أن يقسم التوجيه ثلاثة أقسام:

الأول: التأويل، وهو التوجيه الصناعي لما يوافق المعنى، وله صور، منها:

١- الحذف:

وهو الحكم بوجود صيغة داخل النص قد حذفت، وكان من المفترض وجودها؛ لأنها قد ظهرت في نصوص أخرى^(٨٦)، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِينَ وَالصَّالِينَ وَالصَّالِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ البقرة: ٦٢: قال مكي: (من آمن) من رفع بالابتداء... ولا بد من محذوف يعود على (الذين) من خبرهم، إذا جعلت (من) مبتدأة، تقديره: من آمن منهم^(٨٧)، وذلك لأن جملة الخبر لا بد أن تحتوي على رابط.

وللحذف صور كثيرة، كما أنه قد يتداخل مع مصطلحات أخرى، كالاتساع، قال ابن السراج: (اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله^(٨٨)، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم...)^(٨٩).

ومن ذلك ما ذهب إليه الأشاعرة في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الفجر: ٢٢، ونحوه بأنه من الاتساع، وأن التقدير: وجاء أمر ربك. قال القرطبي: (قد يذكر المضاف إليه والمراد به المضاف، كقول تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف: ٨٢ يعني أهل القرية، وقوله: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ البقرة: ٩٣ أي حُبَّ العجل. كذلك هنا: يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ، أي عقوبة ربك وعذاب ربك. ويقال: هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله)^(٩٠).

والحذف من قواعد التوجيه الكبرى، لكثرته في كلام العرب^(٩١)، ولكنه مقيّد بتحقيق شرطه، وهو الدليل على المحذوف، قال ابن السراج: (واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما ابقوا دليل على ما ألقوا)^(٩٢).

٢- التقدير:

وهو قرين الحذف، فالمحذوف يقدر، وكل من الحذف والتقدير أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص المخالفة للقواعد^(٩٣)، وهذا التلازم بينهما يتخلف في بعض الصور، وقد خص د. علي أبو المكارم الحذف بالعامل، فقال في الفرق بين الحذف والتقدير: (أن الحذف عند النحاة يقتصر على حالة حذف العامل... أما التقدير عند النحاة، وكما تحدده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المعمول...)^(٩٤)، وهذا الذي ذكره مخالف لما نص النحويون عليه، فقد ذكروا حذف المفعول، وهذا كثير جداً، وصوره متعددة، كما ذكروا حذف الحال، والتمييز والمستثنى^(٩٥).

ولكن الفارق بينهما أن التقدير أشمل من الحذف، فكل محذوف مقدر، وليس في كل تقدير حذف، فإنه يحكم بالتقدير على ما لا حذف فيه، كالتقديم والتأخير، والمصدر المؤول، قال المبرد في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ الضحى: ٩: ونحوه: (فإنما تقديرها في الكلام كله التقديم والتأخير، لا يكون إلا على ذلك)^(٩٦)، وقال ابن الحاجب في معرضه بحثه في التنازع: (وحكم ما كان مقدماً في التقدير حكم المقدم حقيقة)^(٩٧).

ومن توجيههم للمشكل بالتقدير ما خرج به المبرد قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ التوبة: ٦٢ فيما نقله عنه مكي، أن فيه تقدماً وتأخيراً، وأن التقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله^(٩٨).

٣- الحمل على المعنى، وعلى الضد، وعلى النظر:

حمل الشيء على الشيء هو القياس الذي هو دليل كثير من الأحكام النحوية، وكما استعمل في تقرير القواعد الكبرى في النحو فقد استعمل في تخريج بعض ما خالف الأصل من النصوص الفصيحة، على اختلاف مراتب المخالفة قبولاً ورفضاً.

فمن الحمل على المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ^(٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ^(٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَنْقُوتُ^(٨٧) المؤمنون: ٨٤ - ٨٧ في الأولى جاء الجواب موافقاً للسؤال، أما فيما يليها السؤال عن الذات، والجواب بلام الملك، قال العكبري: الموضع الأول باللام... وهو مطابق للفظ والمعنى... وأما الموضعان الآخران فيقرآن بغير لام حملاً على اللفظ وباللام على المعنى؛ لأن معنى مَنْ رَبِّ السَمَاوَاتِ؟ لمن السماوات^(٩٩).

ومنه قول الشاعر:

بادت وغيّر أيهنّ مع البلى إلا رواكد جمـرهنّ هباءً
ومشجج أمّا سواءً قذالـه فبدا وغيّر ساره المعزاء^(١٠٠)

رفع (مشجج) مع أنه معطوف على (رواكد) وهي منصوبة على الاستثناء، إلا أنه رفع على معنى: بها رواكد^(١٠١).

ومن الحمل على المعنى توجيه اختلاف التطابق العددي أو الجنسي، كأن يعبر عن المفرد بالجمع، والعكس، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، قال الباقولي: (والملائكة ههنا لفظه لفظ الجمع ومعناه معنى المفرد؛ لأنه يراد به جبريل وحده، إذ هو المنادي) (١٠٢)، ومنه قول ذي الرمة:

إلى ابن أبي موسى هلال طوت بنا

قلاص أبو هـن الجديل وداعر^(١٠٣)

فقد ذكر الفارسي في توجيهه احتمالين، أحدهما: أن يكون وضع المفرد موضع الجمع، وجعله نظيراً لقول علقمة بن عبدة:

بها جيف الحسرى فأما عظامها

فبيض وأما جلدُها فصليب^(١٠٤)

ومن أشهر ما أولوا به قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف: ٥٦ أنه أراد بالرحمة المطر، فذكر الخبر^(١٠٥)، وقال الزجاج: (إنما قيل: قريب)؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد^(١٠٦).

وأما الحمل على الضد، فكما خرجوا تعدية (رضي) بـ(على)، في قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله أعجبي رضاها^(١٠٧)

والأصل أن يتعدى بـ(عن)، فقالوا حمل على ضده قال ابن جني: (وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان (رضيت) ضدَّ (سخطت) عدى (رضيت) بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره)^(١٠٨).

الثاني: توجيه المعنى لما يوافق الصناعة:

وهذا إذا كان المعنى الآخر أدل على المقصود من المعنى الظاهر.

فمن ذلك ما ذهب إليه أهل السنة من عدم ادعاء الحذف في نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الفجر: ٢٢، وأنه على بابه، مجيئاً يليق بجلال الله وعظمته، قال القرطبي: (والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: يجيء وينزل ويأتي، ولا يكيفون؛ لأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١^(١٠٩)).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ الإسراء: ٤٥، فالمعنى الظاهر أن المقصود: حجاب ساتر، ولهذا ذهب الأخفش إلى أن (مفعولاً) بمعنى (فاعل)، قال: ((حجاباً مستوراً)؛ لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول، كما تقول: إنك مشؤوم علينا وميمون، وإنما هو شائم ويامن... والحجاب ههنا هو الستر وقال (مستوراً)^(١١٠). وقد رده ابن عطية، بأنه تكلف من غير داعٍ^(١١١).

وقد ذهب كثير من المفسرين والمعرّبين إلى أنه على أصله، فإن الحجاب مستور عن أعين الناس، فالناس المعنيون لا يرون النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يرون الحجاب^(١١٢).

الثالث: التوجيه الصوتي:

يعود بعض الإشكال إلى أمر صوتي، كقصد التخفيف، أو إرادة التناسب، أو المشاكلة، فيسكن ما حقه التحريك، أو يصرف ما حقه المنع من الصرف، أو يحذف ما حقه الذكر، فمن الأول قراءة أبي عمرو (ينصركم) و(بارئكم) و(يشعركم) ونحوه^(١١٣)، فأعاده النحويون إلى إرادة التخفيف، قال مكي: (وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات)^(١١٤).

وقرأ ابن كثير: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ يوسف: ٩٠^(١١٥) فأثبت الياء في (يتقي) وأسكن في (يصبر)، فإن حملوا (من) على الشرط أشكل إثبات الياء، وإن حملوها على الموصولية أشكل إسكان الراء، قال الفارسي: (يجوز أن يقدر الضمة في قوله (ويصبر) ويجذفها للاستخفاف، كما يجذف في نحو عَضُدٍ وَسَبْعٍ، وجاز هذا في حركة الإعراب كجوازه في حركة البناء)^(١١٦).

وهذا التخريج لم يرتضه سيبويه، وحمل قراءة أبي عمرو على اختلاس الحركة، قال: (وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا... ومن ثم قال أبو عمرو: (إلى بارئكم)... وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فَخَذٍ حيث حذفوا فقالوا: فَخَذٌ، وبضمة عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عَضُدٌ؛ لأن الرِّفْعَةَ ضُمَّةٌ والجرّة كسرة)^(١١٧).

ومن الثاني، وهو صرف الممنوع قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكَنًا﴾ وَأَعْلَلْنَا وَسَعِيرًا ﴿ الإنسان: ٤ في قراءة نافع والكسائي وشعبة عن عاصم^(١١٨)، قال العكبري: (ونونه قومٌ أخرجوه على الأصل، وقرب ذلك عندهم شيان: أحدهما: إتباعه ما بعده، والثاني: أنهم وجدوا في الشعر مثلك ذلك منوناً في الفواصل، وأن هذا الجمع قد جمع)^(١١٩)، فأما إتباعه ما بعده فهي علة صوتية، وأما قياسه على الشعر فلا يصح، فالشعر موضع ضرورة، ثم إنه نص على وروده في الفواصل، وهو في الآية ليس في موضع الفاصلة، وأما قوله إن هذا الجمع قد جمع، فالظاهر أنه يوجهه توجيهاً صناعياً، يريد أنه لما جمع لم يكن جمعاً أقصى، فإن كان هذا مراده فقد وهم، حيث إن العبرة بوجود النظير من المفرد، وهذا لم يتخلف هنا.

وقد سؤى ابن مالك بين الضرورة وإرادة التناسب في صرف الممنوع، قال:
ولا اضطرارٍ أو تناسبٍ صُرفٌ ذو المنع... البيت^(١٢٠)
وهو كذلك في الحكم، فكلاهما خلاف الأصل.

وأما حذف ما حقه الذكر، فحذف النون في المرفوع من الأفعال الخمسة، كقوله
صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي يده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا
حتى تحابوا)^(١٢١)، وقول الراجز:
أبيت أسري وتبيتي تدلكي^(١٢٢)

قال ابن مالك: (حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في
الكلام الفصيح نثره ونظمه... وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب على المنوب
عنه، وذلك أن النون نابت عن الضمة، والضممة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبي
عمرو... فو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لمجرد التخفيف لكان في
ذلك تفضيل للنائب عن المنوب عنه)^(١٢٣).

فالظاهر من كلام ابن مالك أنه يرى هذا الحذف مقيساً، لثبوته في النثر والنظم،
وهذا ضعيف، وإنما الحذف نادر غير مقيس^(١٢٤)، وهو خاص بالشعر^(١٢٥)، فأما ما
استدل به من كراهية تفضيل النائب، فإن حذف المنوب عنه، وهو الضمة لم يُسلم
بقياسيته، بل قصره سيبويه على الشعر، ولو ثبت ذلك، فإن الأصل يُتوسع فيه لقوته،
ما لا يتوسع في الفرع، ولذا لم تعمل (ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبهات بـ(ليس) إلا
بشروط، لضعفها بالفرعية، فكذا النون، لكونها علامة فرعية فلا تحذف تخفيفاً كما
حذفت العلامة الأصلية.

وبهذا يتبين أن التخريجات الصوتية للمشكلة ليست قياسيةاً، وإنما هي تلمس
للعلة فحسب. والله أعلم.

الخاتمة

كان مشكل الإعراب مادة لعلوم متعددة، على رأسها تفسير القرآن الكريم، وبيان إعجازه، وتعليل متشابهه، وما كان استقلال التصنيف في المشكل إلا ذريعة للبحث في إعراب القرآن، وتصريفه، واشتقاقه، وجميع ما يتعلق بذلك، وقد عني هذا البحث بالمشكل مفهومًا وأسبابًا وتوجيهًا، ويمكن أن تجمل نتائجه بما يأتي:

١- توسع المصنفون في مفهوم المشكل، وأدخلوا فيه غيره مما لا إشكال فيه، واستطردوا إلى إيضاح قواعد النحو والتصريف المستقرة، وإلى ذكر الخلاف النحوي ومدارسه.

٢- أن مشكل الإعراب لم يكن نتيجة لخلل في بناء القواعد النحوية والتصريفية، ولا لنقص لاستقراء كلام العرب الذي كان أصلاً لتلك القواعد المعيارية، وإنما هو مظهر من مظاهر الفرق بين اللغة بوصفها قواعد والكلام بوصفه استعمالاً لتلك القواعد، ويدخل في ذلك كلام الله تعالى، لا من حيث قائله تبارك وتعالى، ولكن من حيث هو لسان عربي، جاء على وفق كلام العرب.

٣- كان بعض مشكل إعراب الشعر مفتعلاً للتدريب والتمرين، بافتراضات وجوه غير متبادرة، كما كان بعض ما وصف بالمشكل من إعراب القرآن ذريعة للتعرض لخلاف نحوي أو عقدي أو فقهي، أو لذكر وجوه قراءات أخرى، وإن لم يكن مشكلاً حقيقة.

ويوصي البحث بإيلاء التوجيه والتأويل والتخريج عناية في البحث والتنظير، من خلال مقارنة تنظير النحويين بتطبيقهم، وفي التراث النحوي جهود في هذا المجال،

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

من أبرزها كتاب ابن إياز (قواعد المطارحة) الذي جعل قواعد النحو مقدمات، وجعل النتيجة أبيات يجلها في ضوء تلك المقدمات، فحري بطلبة الدراسات العليا أن يعنوا بالتحليل النحوي، مقارنين التنظير بالتطبيق، وحري بمن سلك هذا السبيل أن يحظ بنتائج متميزة.

الهوامش والتعليقات:

- (١) انظر: العين، الخليل ٥ / ٢٩٥ (شكل)، وجمهرة اللغة، ابن دريد ٣ / ٦٨ (شكل)، وتهذيب اللغة، الأزهرى ١٠ / ٢١ (شكل).
- (٢) انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس ٣ / ٢٠٤ (شكل).
- (٣) انظر: العين، الخليل ٥ / ٢٩٥، وجمهرة اللغة، ابن دريد ٣ / ٦٨، وتهذيب اللغة، الأزهرى ١٠ / ٢٠.
- (٤) انظر: جمهرة اللغة، ابن دريد ٣ / ٦٨، وتهذيب اللغة، الأزهرى ١٠ / ٢٠.
- (٥) البيت من الطويل، في ديوانه ١ / ١٤٣.
- (٦) تهذيب اللغة، الأزهرى ١٠ / ٢١، ٢٢.
- (٧) انظر: العين، الخليل ٥ / ٢٩٦، والجمهرة، ابن دريد ٣ / ٦٨.
- (٨) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة ١٠٢.
- (٩) انظر: الكتاب، سيبويه ٤ / ٥٩، وشرح الشافية، الرضى ١ / ٨٨، والممتع، ابن عصفور ١ / ١٨٧.
- (١٠) انظر: العين، الخليل ٥ / ٢٩٦، وقد أضافه المحقق ناقلاً عن التهذيب، الأزهرى ١٠ / ٢٥، ولم يرد في التهذيب أن (الشاكل) الملتبس.
- (١١) لابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، للرد على الملحدّين والمشكّكين، وليبان الحق النيسابوري: وضح البرهان في مشكلات القرآن، في التفسير.
- (١٢) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، تعرض فيه لشرح الأحاديث المتعارضة في الظاهر.
- (١٣) للفارسي: شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، وللفارقي: الإفصاح في شرح أبيات مشكّلة الإعراب. ولابن عدلان: الانتخاب في الأبيات المشكّلة الإعراب.
- (١٤) للحيدرة اليمنى.
- (١٥) التعريفات، الجرجاني ٢٧٦.

- (١٦) توجيه مشكل القراءات العشر الفرشية، د. عبد العزيز الحربي ٩٩.
- (١٧) انظر: مقاييس اللغة ٤ / ٢٩٩ (عرب).
- (١٨) انظر: شرح الكافية، الرضي ١ / ١ / ٤٢-٤٣، والتذليل والتكميل، أبو حيان ١ / ١١٥.
- (١٩) التنبيه، ابن جني ٥.
- (٢٠) الإفصاح، الفارقي ٥٢.
- (٢١) مشكل إعراب القرآن، مكي ٦٤.
- (٢٢) إعراب الحديث النبوي، العكبري ٤١.
- (٢٣) التنبيه، ابن جني ٦.
- (٢٤) انظر: كتاب الشعر، الفارسي ٢ / ٤٣٤.
- (٢٥) خزانة الأدب، البغدادي ٥ / ١٢.
- (٢٦) انظر: كتاب الشعر، الفارسي ١ / ١٣٣، والبغداديات، الفارسي ٤٤٤.
- (٢٧) خزانة الأدب، البغدادي ٧ / ٥٧٢.
- (٢٨) مقدمة تحقيقه لإيضاح الشعر، الطناحي ٣٢.
- (٢٩) مقدمة تحقيق الدر المصون، الخراط ٣٠.
- (٣٠) مشكل إعراب القرآن، مكي ٦٩.
- (٣١) مشكل إعراب القرآن، مكي ١٢٠.
- (٣٢) الإمام مكي مسبوق في هذا، فقد انتهج الفراء والزجاج والنحاس هذا في إعرابهم، وثمة دراسات حول ذلك، ومنها:
- ١- ما يجوز لغة ولم يقرأ به. د. فيصل الغزاوي. مجلة معهد الإمام الشاطبي. العدد: ١٠.
- ٢- ما جوزه الزجاج من وجوه الإعراب في القرآن الكريم ولم يقرأ به دراسة نحوية دلالية. د. فريد السليم. مجلة العلوم العربية والإنسانية - جامعة القصيم. المجلد ٥ العدد ٢.

٣- ما يجوز لغة لا قراءة عند الفراء والزجاج في كتابيهما معاني القرآن. د. أحمد هزازي

(رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

(٣٣) مشكل إعراب القرآن، مكي ٧١.

(٣٤) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ١٠٨.

(٣٥) مشكل إعراب القرآن، مكي ٦٣.

(٣٦) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ٧٠.

(٣٧) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ١٠٧.

(٣٨) مشكل إعراب القرآن، مكي ٣١٠.

(٣٩) ٣٧٣-٣٩٣.

(٤٠) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (مقدمة التحقيق) ١١.

(٤١) اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، د. محمد سعيد صالح الغامدي. مجلة عالم الفكر،

مجلد ٣٤ العدد الثالث يناير مارس ٢٠٠٦. وانظر: علم اللغة العام، فريندنان دي سوسور.

ترجمة: يوثيل يوسف عزيز ٣٢-٣٦.

(٤٢) انظر: التداولية عن العلماء العرب، مسعود صحراوي ٢٦.

(٤٣) علم التخاطب الإسلامي، محمد يونس علي ٢٨.

(٤٤) الكتاب، سيبويه ١ / ٣٢.

(٤٥) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جني ٣٧٨.

(٤٦) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي ٢ / ٢ / ٩٢٢، وخزانة الأدب، البغدادي ٩ / ١٣٩.

(٤٧) الخصائص، ابن جني ٣ / ٢٥٥.

(٤٨) الخصائص، ابن جني ١ / ٢٧٩.

- (٤٩) الخصائص، ابن جني ١ / ٢٧٩.
- (٥٠) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام ٦٨٤.
- (٥١) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام ٦٩٨.
- (٥٢) انظر: الخصائص، ابن جني ٣ / ٢٥٦، والمحور الوجيز، ابن عطية ٥ / ٤٦٦، والتبيان، العكبري ٢ / ١٢٨١، والبحر المحيط، أبو حيان ٨ / ٤٥٥.
- (٥٣) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية ٥ / ٤٦٦، ومغني اللبيب، ابن هشام ٧٠٠.
- (٥٤) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ٨٠٩.
- (٥٥) المحرر الوجيز، ابن عطية ٥ / ٤٦٦.
- (٥٦) انظر: البحر المحيط، أبو حيان ٨ / ٤٥٥.
- (٥٧) انظر: الكتاب، سيويه ٣ / ٥١٥، والإغفال، الفارسي ٢ / ٢٩٥.
- (٥٨) انظر: معاني القرآن، الفراء ١ / ٣٤٧، والإغفال، الفارسي ٢ / ٢٩٥.
- (٥٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٢ / ٤١٠، وكشف المشكلات، الباقولي ١ / ٤٩٧، والكشاف، الزمخشري ٢ / ١٥٢، وشرح الألفية، المرادي ٢ / ٦٢، والبحر المحيط، أبو حيان ٤ / ٤٨٤، ومغني اللبيب، ابن هشام ٣٢٤، والدر المصون، السمين ٥ / ٥٩٠.
- (٦٠) انظر: القبس في شرح موطأ مالك ابن أنس، ابن العربي ١١٧٥.
- (٦١) انظر: الخصائص، ابن جني ٣ / ٢٤٥.
- (٦٢) انظر: الخصائص، ابن جني ٣ / ٢٥٣.
- (٦٣) هي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو. انظر: السبعة، ابن مجاهد ٢٤٢، وحجة القراءات، ابن زنجلة ٢٢٣.
- (٦٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٢ / ١٥٢، ومشكل إعراب القرآن، مكي ٢١٩.
- (٦٥) مشكل إعراب القرآن، مكي ٤٣٥.

- (٦٦) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ٣٠٩.
- (٦٧) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي ٦٤٢، والدر المصون ٩ / ٥٢٩.
- (٦٨) الخصائص، ابن جني ٢ / ٤٨٨.
- (٦٩) مشكل إعراب القرآن، مكي ٣٣١.
- (٧٠) مشكل إعراب القرآن، مكي ٢٤٥.
- (٧١) مشكل إعراب القرآن، مكي ٤٣٥.
- (٧٢) انظر: السبعة، ابن مجاهد ٤٥٧، والكشف، مكي ٢ / ١٤٠.
- (٧٣) مشكل إعراب القرآن، مكي ٥١٤.
- (٧٤) مشكل إعراب القرآن، مكي ٤٣١.
- (٧٥) انظر: التبيان، العكبري ٢ / ٨١٩.
- (٧٦) مشكل إعراب القرآن، مكي ٧٤٧.
- (٧٧) مشكل إعراب القرآن، مكي ٤٣٤.
- (٧٨) الحديث في الموطأ، الإمام مالك برواية يحيى الليثي ١٧.
- (٧٩) مشكلات موطأ مالك ابن أنس / البطلوسي ٤٨.
- (٨٠) البيت من الطويل، ولم أقف عليه.
- (٨١) انظر: كتاب الشعر، الفارسي ٢ / ٤١٢.
- (٨٢) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام ٢٧.
- (٨٣) البيت من الطويل، لم أقف عليه.
- (٨٤) الإفصاح، الفارقي ٢٦٣.
- (٨٥) الكتاب، سيويه ١ / ٣٢.

- (٨٦) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم ٢٠٠. (٨٧) مشكل إعراب القرآن، مكي ٩٦-٩٧. (٨٨) يعني الحذف. (٨٩) الأصول، ابن السراج ٢ / ٢٥٥. (٩٠) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ٩ / ١٢٧. (٩١) انظر: الإنصاف، الأنباري ١ / ٧٤، وانظر: القاعدة النحوية، محمود الجاسم ٤٤. (٩٢) الأصول، ابن السراج ٢ / ٣٥٤. (٩٣) انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم ٢٠٨. (٩٤) الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم ٢٠٨. (٩٥) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام ٨٢٨ وما بعدها. (٩٦) المقتضب، المبرد ٢ / ٢٥٥. (٩٧) الأمالي، ابن الحاجب ٢ / ٤٩٩. (٩٨) مشكل إعراب القرآن، مكي ٣٣١. (٩٩) انظر: التبيان، العكبري ٢ / ٩٥٩-٩٦٠. (١٠٠) البيتان من الكامل، نسبا لذي الرمة والشمخ. انظر: ديوان ذي الرمة ٣ / ١٨٤٠، وديوان الشمخ ٤٢٧. (١٠١) انظر: كتاب الشعر، الفارسي ٢ / ٥٣٩، والإفصاح، الفارقي ٨١. (١٠٢) كشف المشكلات، جامع العلوم الباقولي ١ / ٢٢٧. وفي الآية أقوال أخرى، انظر: جامع البيان، الطبري ٣ / ١٦٩، والبحر المحيط، أبو حيان ٢ / ٤٤٥. (١٠٣) البت من الطويل في ديوانه ٣ / ١٠٣٩. (١٠٤) انظر: إيضاح الشعر، الفارسي ١ / ٣٠١، والبيت من الطويل، في ديوان علقمة ٤٠.

- (١٠٥) انظر: معاني القرآن، الأخفش / ١ / ٣٢٧.
- (١٠٦) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج / ٢ / ٣٤٤.
- (١٠٧) البيت من الوافر. للتحيف العقيلي انظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة ٥٠٧، والنوادر، أبو زيد ٤٨١، والمقتضب، المبرد / ٢ / ٣٢٠.
- (١٠٨) الخصائص، ابن جني / ٢ / ٣١١.
- (١٠٩) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي / ٩ / ١٢٧.
- (١١٠) معاني القرآن، الفراء / ٢ / ٤٢٤.
- (١١١) انظر: المحرر الوجيز، ابن عطية / ٣ / ٤٦٠.
- (١١٢) انظر: جامع البيان، الطبري / ١٥ / ٩٤، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج / ٣ / ٢٤٣، وإعراب القرآن، النحاس / ٢ / ٤٢٦، والتبيان، العكبري / ٢ / ٨٢٣، والبحر المحيط، أبو حيان / ٦ / ٤٢، والدر المصون، السمين / ٧ / ٣٦٢.
- (١١٣) انظر: الإقناع، ابن خلف / ٣٠١.
- (١١٤) الكشف عن وجوه القراءات، مكي / ١ / ٢٤١.
- (١١٥) انظر: السبعة، ابن مجاهد / ٣٥١.
- (١١٦) الحجة للقراء السبعة، الفارسي / ٤ / ٤٤٩.
- (١١٧) الكتاب، سيبويه / ٤ / ٢٠٢-٢٠٣.
- (١١٨) انظر: السبعة، ابن مجاهد / ٦٦٣.
- (١١٩) التبيان، العكبري / ٢ / ١٢٥٧.
- (١٢٠) الألفية، ابن مالك / ١٥١.
- (١٢١) رواه مسلم في الإيمان رقم (٩٤).

(١٢٢) الرجز غير منسوب في الخصائص ١ / ٣٨٨، وشرح الكافية، الرضي ٢ / ٢ / ٨١٩، والبحر المحيط ٦ / ٦٣.

(١٢٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك ٢٢٨-٢٢٩.

(١٢٤) انظر: شرح الكافية، الرضي ٢ / ٢ / ٨١٩.

(١٢٥) انظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور ١١١.

قائمة المصادر

- ١- أدب الكاتب. لابن قتيبة. تحقيق: د. محمد الدالي. ط: ٢ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ.
- ٢- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. ط: ٢. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩ هـ.
- ٣- الإقناع في القراءات السبع. لابن خلف الأنصاري. تحقيق: أحمد فريد المزدي. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
- ٤- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. لابن مالك الأندلسي. تحقيق: د. سليمان العيوني. ط: ١. الرياض: دار المنهاج، ١٤٣٢ هـ.
- ٥- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. بيروت-عمان: دار الجيل-دار عمار، ١٤٠٩ هـ.
- ٦- الإنصاف. للأبنازي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧ هـ.
- ٧- البحر المحيط. لأبي حيان. ط: ٢. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
- ٨- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات. للفارسي. تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي. بغداد: وزارة الأوقاف،
- ٩- تأويل مشكل القرآن. لابن قتيبة. شرحه ونشره: أحمد صقر. المكتبة العلمية،
- ١٠- التبيان في إعراب القرآن. للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط: ٢. بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧ هـ.
- ١١- التداولية عند العلماء العرب. د. مسعود صحراوي. ط: ١. بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٥ م.
- ١٢- التذليل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: د. حسن هندراوي. ط: ١. بيروت: دار القلم، ١٤٢٠ هـ.
- ١٣- التعريفات. لعلي بن محمد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ.
- ١٤- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). للقرطبي. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط: ١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧ هـ.

- ١٥ - التنبه على شرح مشكلات الحماسة. لابن جني. تحقيق: أ. د. حسن هندراوي. ط: ١. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- ١٦ - تهذيب اللغة. للأزهري. تحقيق: جماعة من الأساتذة. مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
- ١٧ - توجيه مشكل القراءات العشر الفرشبية لغة وتفسيراً وإعراباً. د. عبد العزيز بن علي الحربي. ط: ١. الرياض: مكتبة ودار ابن حزم، ١٤٢٤هـ.
- ١٨ - جامع البيان. للطبري. ط: ٣. مصر: البابي الحلبي،
- ١٩ - جمهرة اللغة. لابن دريد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية،
- ٢٠ - حجة القراءات. لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- ٢١ - الحذف والتقدير في النحو العربي. د. علي أبو المكارم. القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٧.
- ٢٢ - خزائن الأدب. للبغدادي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.
- ٢٣ - الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية،
- ٢٤ - الدر المصون. للسمن الحلبي. تحقيق: د. أحمد الخراط. ط: ١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.
- ٢٥ - ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. مصر: دار المعارف،
- ٢٦ - ديوان ذي الرمة. شرح أبي نصر الباهلي. تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط: ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- ٢٧ - ديوان الشماخ بن ضرار. تحقيق: صلاح الدين الهادي. القاهرة: دار المعارف،
- ٢٨ - السبعة. لابن مجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف. ط: ٣. مصر: دار المعارف،
- ٢٩ - شرح الألفية. للمرادي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. بيروت: دار مكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ.

- ٣٠- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: د. حسن الحفظي ود. يحيى بشير مصري. ط: ١. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.
- ٣١- شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين الاسترأبادي. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ هـ.
- ٣٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك. تحقيق: د. طه محسن. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: الجمهورية العراقية، ١٤٠٥هـ.
- ٣٣- ضرائر الشعر. لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط: ٢، ١٤٠٢هـ.
- ٣٤- علم التخاطب الإسلامي. د. محمد محمد يونس علي. دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٦م.
- ٣٥- علم اللغة العام. فريندان دي سوسور. ترجمة: يوثيل يوسف عزيز. مراجعة: د. مالك يوسف المطليبي. بغداد: دار آفاق عربية،
- ٣٦- القاعدة النحوية تحليل ونقد. د. محمود حسن الجاسم. ط: ١. دمشق: دار الفكر، ١٤٢٨هـ.
- ٣٧- كتاب الشعر. للفارسي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. ط: ١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ.
- ٣٨- كتاب العين. للخليل بن أحمد. تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال،
- ٣٩- كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان. تحقيق: عبد السلام هارون. ط: ٣. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- ٤٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي. تحقيق: د. أحمد الدالي. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.
- ٤١- الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. محي الدين رمضان. ط: ٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- ٤٢- اللغة والكلام في التراث النحوي العربي. د. محمد سعيد صالح الغامدي. مجلة عالم الفكر، مجلد ٣٤ العدد الثالث يناير مارس ٢٠٠٦.

- ٤٣ - المحرر الوجيز. لابن عطية. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط: ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٤٤ - مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم الضامن. ط: ٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.
- ٤٥ - مشكلات موطأ مالك بن أنس. لابن السيد البطلوسي. تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي. ط: ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٠هـ.
- ٤٦ - معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط: ١. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.
- ٤٧ - معجم مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجليل، ١٤٢٠هـ.
- ٤٨ - مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: د. مازن المبارك، وعلي حمد الله ومراجعة: سعيد الأفغاني. ط: ٦. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- ٤٩ - المقتضب. للمبرد. تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- ٥٠ - الممتع في التصريف. لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط: ١. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- ٥١ - النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. ط: ١. بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ.